مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (1) 2024

مؤشرات ترشيد الانفاق العام ودورها في ضبط الموازنة العامة*

Indicators of rationalizing public spending and its role in controlling the public budget

الباحثة: ايمان عدنان الاسدي ا.د. محمد حسين الجبوري
Professor Dr:Mohammed Hussein AlJubouri Researcher:Iman Adnan ALAsadi
Mohammad.h@uokerbala.edu.iq iman.a@s.uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University / College of Administration and Economics

المستخلص:
يفسر ضبط الموازنة قدرة الحكومة على إدارة الانفاق العام والايراد العام بصورة دقيقة بحيث يستجيب للأهداف المالية الموضوعة ضمن الخطة الاقتصادية متوسطة وطويلة المدى، ولا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، وان سياسة ترشيد الانفاق العام تساعد في اصلاح الأداء المالي وتحقيق ضبط في الموازنة، لذا ينبغي تطبيقها من خلال توسيع مؤشر الحيز المالي بطرق معينة والحد من ضيقه كإحدى الخطوات لتطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام، تفعيل مؤشر الانضباط المالي والعمل به لدوره الفاعل في فرض قيود على الانفاق العام بحيث يتم الانفاق وفق الأولويات والضرورة للتخلص من الهدر غير المسؤول في المال العام، رفع إنتاجية الانفاق العام من خلال توجيه الانفاق العام لكل ما هو منتج ومثمر، وبالتالي رفد الموازنة العامة بعوائد بعيدة عن الايراد النفطي.

Abstract:
Budget control explains the government's ability to accurately manage public spending and public revenue so that it responds to the financial goals set within the medium and long-term economic plan, The fiscal deficit does not exceed a certain percentage of the gross domestic product, And that the policy of rationalizing public spending helps in reforming financial performance and achieving budget control, so it should be applied by expanding the fiscal space index in certain ways and reducing its narrowness as one of the steps to implement the policy of rationalizing public spending, activating the fiscal discipline index and working with it for its active role in imposing restrictions on spending. Public spending so that spending takes place according to priorities and necessity to get rid of irresponsible waste of public money, increasing the productivity of public spending by directing public spending to everything that is productive and fruitful, and thus supplying the public budget with revenues far from oil revenue.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (1) 2024

المقدمة: يحقق ضبط الموازنة عدم تجاوز الانفاق الكلي للكميات المقررة له في الموازنة العامة، بحيث يقدر الانفاق العام استناداً للإمكانات المالية وليس حسب الحاجات المالية التي تطلبها الهيئات والوحدات الإدارية المختلفة، ومن الطرق المحققة لضبط الموازنة هي سياسة ترشيد الانفاق العام ويتم الاستدلال على تطبيقها من خلال مؤشرات تدل على وجودها، كمؤشر الحيز المالي اذ لو لم يكن الانفاق العام تحت الرقابة، وحسب الأولويات، ووفق خطط مدروسة لما وجد الحيز المالي، ومؤشر الانضباط المالي الذي يعد قيد على مجاميع رئيسة منها الانفاق العام بحيث لا يتجاوز الحدود المقررة له وبشكل يتوافق مع الأولويات المطلوبة، متجنب لسلوك التبذير والهدر في الانفاق العام وكذلك مؤشر إنتاجية الانفاق العام فوجود إنتاجية الانفاق العام يُشير لتفعيل سياسة ترشيد الانفاق العام التي عمدت لجعل الانفاق العام يعد منتجاً من خلال خلق خدمات نافعة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الاتي: (هل لمؤشرات ترشيد الانفاق العام دور في ضبط الموازنة العامة)؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث لما لمؤشرات سياسة ترشيد الانفاق العام من دور في ضبط الموازنة العامة.

هدف البحث: يهدف البحث لإبراز دور مؤشرات ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة، ومن ثم الوصول لمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

فرضية البحث: يفترض البحث ان لسياسة ترشيد الانفاق العام من خلال مؤشراتها دور مهم في ضبط الموازنة العامة.

منهجية البحث: اتُبع الأسلوب الوصفي (الاستنباطي) لإعطاء خلفية نظرية عن المتغيرين مع دراسة مسارات التاثير بينهما.

هيكلية البحث: تضمن البحث ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول مؤشرات ترشيد الانفاق العام، اما المطلب الثاني فركز على ضبط الموازنة، في حين كُرس المطلب الثالث لدراسة مسارات التأثير بين مؤشرات ترشيد الانفاق العام وضبط الموازنة.

المطلب الأول// مؤشرات ترشيد الانفاق العام

اولاً: سياسة الترشيد للأنفاق العام

مبدئياً يعرف الانفاق العام بانه مبالغ نقدية تقر من قبل السلطة التشريعية لتنفق من اجل توفير سلع وخدمات وتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية (خليل، اللوزي، 2000: 89)، كما يعرف بانه أموال تخصصها الحكومات لتوفير سلع وخدمات عامة (Robbins, 2005: 272)، من هذا المنطلق يمكن تعريف سياسة ترشيد الانفاق العام من الناحية الاقتصادية بانها التصرف بالأموال وانفاقها بحكمة وعقلانية وفقاً لما يمليه العقل ويتضمن ترشيد الانفاق: ضبط الانفاق، احكام الرقابة عليه، الوصول بالتبذير والاسراف الى أدنى حد، تلافي الانفاق غير الضروري،

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (1) 2024

زيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة استفادة قصوى (عصفور،2008 : 367)، أي ان ترشيد الانفاق العام لا يعني تقليصه (Zaharca,2021:279)، أيضا يقصد به زيادة قدرة الاقتصاد القومي في مواجهة وتمويل التزاماته الداخلية والخارجية من خلال العمل على زيادة فاعلية الانفاق، وكذلك القضاء على مصادر الاسراف والتبذير الى الحد الأدنى، وبالتالي فان ترشيد الانفاق العام هو الحصول على اعلى إنتاجية بأقل قدر من الانفاق وليس ضغط الانفاق (السيد حسن، 2002: 84)، ويمكن الوصول الى ان سياسة ترشيد الانفاق العام هي سياسة تساهم في احداث تعديل مالي للإنفاق العام دون المساس بالإنفاق الموجه لحماية الفقراء (Schipke and other, 2013: 161).

ثانياً: مؤشرات الترشيد للأنفاق العام

ولمعرفة هل يتم تطبيق سياسة ترشيد الانفاق في بلد ما، فهناك مؤشرات تدل على وجوده نذكر منها:

1. **مؤشر الحيز المالي**

يعرف الحيز المالي بانه قدرة الحكومة على زيادة الانفاق او خفض الضرائب دون المساس باستدامة مركزها المالي (Gray and Others, 2007: 68)، ويتم اللجوء لزيادة الانفاق وتخفيض الضرائب والرسوم كحلول داخلية تدعم الاقتصاد وتقويه حتى لا يتأثر بالصدمات، وهذه الزيادة والانخفاض تتطلب حيز مالي متاح للدولة يُمكن من تنفيذ هذا الاجراء، اذ ان محدودية الحيز المالي تعكس ارتفاع الدين العام للدولة وعندها تواجه الدولة مخاطر فقدان القدرة في النفاذ للأسواق، أي عند حدوث عجز مؤقت في الموازنة العامة لا توجد مساحة مالية لتمويله فتضطر الدولة للاقتراض والتعرض للمديونية ، وبذلك يعد الحيز المالي خطة امنة للازمات وكذلك يعتبر وسادة الاقتصاد الأمنية كونه عبارة عن ميزانية مالية وصور استثمارها تتمثل في مشاريع مالية محلية وايضاً في تطوير بعض المشاريع الأخرى القائمة (ناهي، 2021: 22-30)، ويتأثر الحيز المالي في معظم الدول النامية بالعوامل الدولية التي تخرج عن نطاق سيطرتها، مثل تقلبات أسعار الفائدة الدولية وأسعار السلع الأساسية ومدى توفر التمويل الخارجي في شكل تدفقات راس المال الخاص او المساعدة الإنمائية الرسمية (حسين، 2020: 118).

والانفاق الحكومي المتزايد يتسبب في ضيق أكثر للحيز المالي، ومع الضيق لا يمكن مواصلة سياسات الضبط ولا يسمح بتصحيحات هيكلية وقد يتطلب الامر اللجوء الى المديونية (بوهريره، 2021: 494-498)، لذا فتوجيه الانفاق العام وأعاده ترتيب أولوياته من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام تعتبر احدى الطرق لتوسيع مساحة الحيز المالي، فمن خلال ما تقدم يمكن عد المساحة من الحيز المالي مؤشر لتطبيق سياسة الترشيد، ويمكن قياس حجم الحيز المالي لأي دولة من خلال مجموعة مؤشرات منها مؤشرات مالية وأخرى مؤشرات نقدية وهي كالاتي (ناهي، مصدر سابق: 25,28).

أ- مؤشر نسبةً الاستدامة المالية للناتج المحلي الإجمالي

ب- مؤشر نسبةً صافي الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (1) 2024

ت- مؤشر نسبةً الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي
ث- مؤشر نسبةً الإيرادات النفطية للناتج المحلي الإجمالي
ج- مؤشر نسبةً المعدل الادخاري للناتج المحلي الإجمالي
ح- مؤشر نسبةً الودائع المصرفية للناتج المحلي الإجمالي
خ- مؤشر نسبةً الاحتياطيات الأجنبية للناتج المحلي الإجمالي

ويتم احتساب المؤشرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كونه من اهم مقاييس الأداء الاقتصادي، اذ يؤثر على مجمل الاقتصاد الكلي.

2.مؤشر الانضباط المالي

يقصد بالانضباط المالي قدرة الحكومة في المحافظة على صحة وسلامة عملياتها المالية على المدى البعيد (دعدوش، 2020: 4) ، حيث يعمل الانضباط المالي في فرض قيود على جميع المجاميع الرئيسة كأجمالي النفقات العامة، اجمالي الإيرادات العامة ، الدين العام والتوازن المالي، ومن ثمَّ يصبح الأداء المالي للبلد في أفضل حالاته، ولتطبيقه لابد من اجراء سياسي واقعي (Kaya, Sen, 2013:1)، والقيود المذكورة سلفاً تمثلها قواعد الانضباط المالي والتي من خصائصها الأساسية هي اعتبارها مؤشرات ملموسة للسلطة التنفيذية على الإدارة المالية، ومن ثمَّ يتم قياس الانضباط المالي بعدة مؤشرات متمثلة بقواعد الانضباط المالي والتي هي: (فرحان، 2021: 14)

أ- قاعدة الإيرادات العامة
ب- قاعدة النفقات العامة
ت- قاعدة عجز الموازنة
ث- قاعدة الدين العام
ج- القاعدة الذهبية

من خلال ما تقدم يعد الانضباط المالي مقياساً لقدرة السياسة المالية في كبح الافراط في الانفاق العام، ومن ثمَّ تكون احدى أهدافه هي ضبط الموازنة من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته (احمد، 2018: 104,108)، دون اللجوء للاقتراض والاصدار النقدي والتخفيض من حجم الاحتياطيات الاجنبية، بمعنى ان تحقق الانضباط المالي ووجوده في دولة من الدول يشير الى تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام ونجاحها وتوفيرها لمصادر تمويل العجز من غير الاعتماد على الطرق المؤذية لاقتصاد البلد، ومن ثمَّ يمكن عدّه من مؤشرات ترشيد الانفاق العام.

3.مؤشر إنتاجية الانفاق العام

الإنتاج بشكل عام هو عملية تحويل الموارد إلى منتجات على ان يكون التحويل مقرون بالتكنولوجيا، وإن الاقتصادات التي تستخدم الموارد بشكل أكثر كفاءة تخلق مستوى اعلى للمعيشة، وبالتالي فالإنتاجية هي نسبة إجمالي المخرجات إلى مقياس معين من المدخلات (A.McEachern, 2006: 448)، وتعرف ايضاً بانها العلاقة بين الكمية المنتجة من سلعة معينة وبين كمية عوامل الإنتاج المستخدمة في تحقيق الإنتاج، أي ان الإنتاجية يمكن ان تقيس كمية السلع والخدمات المنتجة في مدة ما، ويعد نمو الإنتاجية من اهم المكونات التي تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وطويل الاجل، نتوصل من خلال ما تم ذكره ان إنتاجية الانفاق العام

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (1) 2024

هي عبارة عن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الانفاق العام، وتُقاس إنتاجية الانفاق العام وفقاً للمعادلة الاتية:

الإنتاجية (MPG)= التغير في النفقات العامة /التغير في الناتج المحلي الإجمالي

يتضح لنا ان إنتاجية الوحدة الواحدة من الانفاق العام عن طريق أثر هذه الوحدة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي قد تكون الإنتاجية موجبة او سالبة او صفرا، فاذا ازداد الانفاق بمقدار وحدة واحدة وازداد الناتج بمقدار موجب فهذا يعني ان الانفاق منتج بمقدار معين (أكبر من الصفر)، وفي حالة زيادة الانفاق ولم يتغير حجم الناتج فيدل ذلك على ان الإنتاجية مساوية للصفر (أي غير منتج)، اما في حالة زيادة الانفاق وانخفاض الناتج فيعني ذلك ان الإنتاجية سالبة (أصغر من الصفر)، أي ان الناتج لم يستجب للأنفاق، وستكون ثلاث حالات لإنتاجية الانفاق العام وكالاتي: (الدعمي، 2018: 17).

إنتاجية موجبة MPG>0

غير منتج MPG=0

إنتاجية سالبة MPG <0

مما سبق يتضح ان الانفاق العام متى ما أدى لخلق خدمات نافعة يعد منتجاً (الدامرداش، 2015: 98)، فارتفاع إنتاجية الانفاق بالوقت الذي يدل على ارتفاع كفاءة وفعالية الانفاق العام التي تعد من ضوابط ترشيد الانفاق العام، فأنها تعمل في تفعيل دور قطاعات إنتاجية أخرى بعيداً عن الاعتماد المفرط لقطاع النفط وبالتالي يتم تقليص عجز الموازنة العامة في الدولة وتحقيق ضبط في الموازنة، وختاماً فإنتاجية الانفاق العام امراً غاية في الأهمية كونها تبرز دور الدولة تجاه الانفاق العام هل تتصرف معه بحكمة ام تدعهُ مُعرض للهدر والتبذير دون أي جدوى اقتصادية تذكر.

المطلب الثاني// ضبط الموازنة

اولاً: مفهوم الضبط للموازنة

الضبط في اللغة هو ((لزوم الشي وحفظه وإصلاح خلله))(إسماعيل، سلمان، 4)، اما اصطلاحاً فهو((قدرة الحكومة على إدارة الانفاق العام والايراد العام بصورة دقيقة بحيث يستجيب للأهداف المالية الموضوعة ضمن الخطة الاقتصادية متوسطة وطويلة المدى))(عبيد، عبد، 2020: 300)، ويعرف ايضاً ب ((تغطية الحكومة لنفقاتها الحالية من الإيرادات الحالية بحيث لا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الاجمالي))(ديلمي، قرومي، 2021: 122)، كذلك يقصد به ((ضرورة عدم تجاوز الانفاق الكلي للكميات المقررة له في الموازنة العامة، بحيث يقدر الانفاق العام استناداً للإمكانات المالية وليس حسب الحاجات المالية التي تطلبها الهيئات والوحدات الإدارية المختلفة))(فرحان، مصدر سابق: 14).

فمع الاختلالات المالية التي باتت تواجهها كثير من الدول سواء النامية ام المتقدمة، وضعف القدرة على نقل الموارد بين الاستخدامات المختلفة بما يحقق الأولويات الاستراتيجية، ولغرض تحقيق التوليفة المثلى بين النفقات العامة والايرادات العامة ضمن الموازنة العامة كان لابد من

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (1) 2024

التركيز على ضبط الموازنة، في وقت تكون فيه الاقتصادات النامية تعاني من ضعف في تطبيقه، كونها تحتاج لانتهاج سياسة مالية توسعية عندما تنخفض الإيرادات النفطية، ولهذه السياسة التوسعية سلوك مسرف في المال العام من قبل المنفذين(محمد، حميد، 2018: 1,5).

ثانياً: أهمية ضبط الموازنة

يمكن تبيان أهمية ضبط الموازنة من خلال مجموعة من النقاط ابرزها الاتية:

1. مع حالات العجز العالية في العديد من البلدان والتي يُنظر اليها على انها مشاكل هيكلية لم تتعافى منها اقتصاداتها، تظهر أهمية الضبط لأجمالي الموازنة من نفقات وايرادات للعمل في التخلص من العجز والوصول لحالة من الاستقرار والتوازن في الموازنة العامة(Schick,1998: 51).
2. المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تقليل نقاط الضعف فيه وتحسين الأداء الاقتصادي.
3. الاستخدام الحكيم للسلطة التقديرية في صياغة وتنفيذ سياسات الموازنة العامة (Man Mohan and other, 2007: 3).

ثالثاً: اهداف ضبط الموازنة

هنالك جملة من الأهداف التي يرمي اليها ضبط الموازنة من أهمها الاتي:

1. يهدف الى المحافظة على الموارد العامة من الاسراف، والمساعدة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للحكومة(Abbas, 2020: 385).
2. يهدف الى تأهيل عمل الموازنة بشكل من شانه إمكانية الرد على الصدمات المعاكسة والتعامل معها.
3. يهدف الى محافظة الحكومات على مواقفها المالية، أي تجنب مشاكل العجز والاقتراض المفرط والديون المتراكمة العامة (Man Mohan and other, ibid: 3).
4. يهدف للعمل على توازن هيكل الموازنة من خلال إعادة بنيتها عن طريق اصلاح النظام الضريبي.
5. يهدف للتنبؤ بمشاكل الموازنة العامة لرصد المعالجات الضرورية الكفيلة بإصلاحها، فضلاً عن منح الموازنة إمكانية التخطيط لعدد من السنوات(الدجيلي، 2022: 20).

رابعاً: الاثار الإيجابية لضبط الموازنة في المتغيرات الاقتصادية

1. أثر ضبط الموازنة في الادخار

اذ من خلال كبح العجز وتحقيق ضبط في الموازنة العامة، ستتحقق زيادة في الأصول المالية المملوكة للحكومة والتي تعد احدى صور الادخار(الدجيلي، المصدر نفسه: 17).

2. أثر ضبط الموازنة في ميزان المدفوعات

يؤثر ضبط الموازنة ايجاباً في ميزان المدفوعات وذلك بتجنبه حدوث عجز خارجي للدولة والذي يحدث بتفوق مدفوعات القطر عن متحصلاته من النقد الأجنبي، أي زيادة التزاماته على حقوقه تجاه العالم الخارجي(منير، 2006: 39,40).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (1) 2024

3. أثر ضبط الموازنة في الاستثمار

يترتب على ضبط الموازنة عدم ارتفاع في أسعار الفائدة والناتجة عن اقتراض الحكومة من الجمهور لتمويل عجز الموازنة ومالها من اثار عكسية على الاستثمار(يونس واخرون، 2000: 193)، ومن ثمً يكون للضبط دور إيجابي على الاستثمار.

4. أثر ضبط الموازنة في الدخل والاستهلاك

حالات العجز المالي تقلل من الدخل القومي وذلك عند تمويل العجز من خلال الضرائب سيؤثر سلباً على الدخل القومي، اما في حالة تمويل العجز من خلال القروض وما يتطلب من تسديدها في تواريخ استحقاقها وما يتبعه من فرض ضرائب إضافية او زيادة الموجود منها لغرض التسديد كل هذا سيكون مثبطاً للدخل، اما في حالة ضبط الموازنة فسيختفي التأثير السلبي لكل من الدخل والاستهلاك، اذ ان الاستهلاك وكما هو معروف يرتبط بعلاقة موجبة مع الدخل فالتأثير على الدخل هو نفسه على الاستهلاك.

5. أثر ضبط الموازنة في النمو الاقتصادي

بزيادة نسبة العجز سيقل معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية، فارتفاع العجز يعني انخفاض الادخار والذي يعني ان الأموال الموجهة للاستثمار ستقل وانخفاض الاستثمار سيقلل من فرص العمل وحجم الإنتاج ومستويات الدخول، ومن ثمً فالعمل على ضبط الموازنة سيرفع من معدل النمو الاقتصادي(الخياط واخرون، 2018: 57,58).

6. أثر ضبط الموازنة في الناتج المحلي الإجمالي

يؤثر عجز الموازنة في الناتج المحلي الإجمالي تأثير سلبي، في حالة الاقتصاد يعمل عند الاستخدام الكامل فان زيادة الانفاق العام وما يتبعه من زيادة الاستهلاك الكلي سيؤدي مباشرةً الى ارتفاع المستوى العام للأسعار دون زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثمً فعند الضبط للموازنة سيكون التأثير إيجابي حيث العمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال رفع الانتاجية.

7. أثر ضبط الموازنة في المستوى العام للأسعار

عندما كان عجز الموازنة يؤدي لارتفاع في المستوى العام للأسعار في حالة وجهت النفقات العامة صوب المجالات الاستهلاكية، فان ضبط الموازنة يعمل على احداث استقرار في الأسعار.

خامساً: الطرق المحققة لضبط الموازنة هناك مجموعة من الطرق التي تتبع كسياسات واعية وذات أثر إيجابي في تحقيق ضبط الموازنة نذكر منها:

1. مكافحة الفساد المالي والإداري

ليتم ضبط الموازنة من اهم ما يجب القيام به هو إجراءات مكافحة الفساد (NOG, Locducnguyen, 2020: 251)، كون الفساد أصبح ظاهرة عامة متواجدة في بلدان العالم وخاصة الريعية منها وفي جميع دوائرها وأجهزتها وحتى مع مكافحته لابد من وضع نظام يأخذ على عاتقه التدابير اللازمة لمنع انتشار الظاهرة مرة أخرى (الاسدي، 2016: 70).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (1) 2024

2. **ترشيد الانفاق العام**

يعد ترشيد الانفاق العام من أبرز السياسات المتبعة في تقليل الهدر في الانفاق العام ومن ثمً ضبط في الموازنة العامة للدولة، لذا عندما تواجه الحكومات عجوزات حادة في موازنتها تلجا الى ترشيد نفقاتها للتخفيف من حدة العجز (محمد، 2020: 362)، فمن المتوقع تراجع مستويات عجز الموازنات العامة للدول والوصول لضبط في الموازنة في ظل الحزم الإصلاحية الهادفة التي من ضمنها سياسة ترشيد الانفاق العام (تقرير افاق الاقتصاد العربي، 2021: 3).

3. **التحول عن الموازنة التقليدية الى موازنة البرامج والأداء**

مع تزايد النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة في الآونة الأخيرة وما نتج عن ذلك من اختلال مؤدي لعجز في الموازنة العامة، فمن الحلول السليمة لعلاج العجز هو الانتقال عن موازنة البنود (التقليدية) كونها لا تستطيع معرفة ان الأموال المنفقة على البرامج قد حققت الأهداف المرجوة او لا، كذلك تتصف بعدم الرقابة فيتم هدر الأموال واسرافها في غير موضعها، كل هذا أدى لضرورة التحول عنها الى موازنات قادرة على الحد من الهدر والاسراف وتطبيق الرقابة على تنفيذ البرامج المقترحة، والعمل على زيادة الفعالية الإنتاجية والكفاءة الوظيفية، وتقليل كلف النشاط الإداري العام وكل هذا يساهم في بناء هيكلية جديدة هدفها التطور والنمو (محمد، مصدر سابق: 4,7).

4. **صناديق الاستقرار**

صندوق الاستقرار هو أحد أنواع صناديق الثروة السيادية يتم تأسيسه من قبل البلدان المصدرة لسلعة معينة (كالنفط) ومعتمد اقتصادها على إيرادات هذه السلعة، والغرض من هذا الصندوق هو لحماية موازنة الدولة من التذبذب في اسعار السلعة، وبوجود هذا الصندوق تستطيع الدولة من مواصلة عملها رغم انخفاض أسعار السلعة، وينشا هذا الصندوق أوقات ارتفاع أسعار المورد الطبيعي (النفط) حيث يمول من إيرادات النفط (العامري، الحلو، 2020: 246,247).

5. **الحوسبة السحابية**

تعرف الحوسبة السحابية بانها تكنولوجيا تعتمد على نقل مساحة التخزين الخاصة بالحاسوب الى ما يدعى بالسحابة وهو جهاز خادم يتم الوصول اليه عن طريق الانترنت فتتحول برامج تكنولوجيا المعلومات من منتجات الى خدمات، ومن اهم مزايا هذه التكنولوجيا هو تقليل الانفاق أي احداث ضبط للموازنة من خلال توفيرها الكثير من الوقت والتكاليف التي يمكن ان تنفق من قبل المؤسسة في حال قامت بتخزين بياناتها بالطرق التقليدية، اما مع السحابة لا تحتاج المؤسسة لشراء خوادم ضخمة وتحمل عناء صيانتها وتأمينها كون الشركات المتخصصة في هذا المجال توفر كل ذلك وايضاً توفر خطط بأسعار مناسبة للمتطلبات والميزانيات كالدفع مقابل الاستخدام بشكل شهري او سنوي (كلو، 2015: 3,4).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (1) 2024

6. **الخصخصة**

مع تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، يعد ادخال القطاع الخاص للعمل أحد الحلول الناجحة، فأشراك القطاع الخاص للعمل ببعض المشاريع والشركات التابعة للقطاع العام (المملوكة للدولة) كذلك السماح للاستثمارات الأجنبية لممارسة النشاط الاقتصادي في البلد من شانه ان يقلص من عبء الموازنة وتقليل العجز المالي للوصول لضبط في الموازنة العامة.

7. **تنويع مصادر الإيرادات العامة**

يعد التنسيق بين السياسات الثلاث (مالية، نقدية، تجارية) عمل من شانه تنويع اقتصاد البلد (AL-saedi, 2020: 418-420)، فالعمل على سياسة اقتصادية تفعل دور القطاعات الإنتاجية اجمع وإقامة مشاريع جديدة مع توسيع القائم منها كل هذا يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتجنب الاعتماد على الايراد النفطي فقط (جودة، صالح، 2020: 31)، ومع التنوع في الإيرادات سيتم تجنب زيادة النفقات الى الإيرادات أي تحقق لضبط في الموازنة.

المطلب الثالث

مسارات التأثير بين مؤشرات ترشيد الانفاق العام وضبط الموازنة

التصرف الحكيم في الانفاق العام هو نتيجة لسياسة الترشيد للأنفاق العام وهذه النتيجة تقود لنتيجة أخرى هي تحقيق ضبط في الموازنة العامة، من ثمَّ تأتي مجموعة مؤشرات يستدل بها على تفعيل سياسة الترشيد للأنفاق العام ذات الأثر الفاعل في تحقيق ضبط في الموازنة منها الاتي:

أ- مؤشر الحيز المالي

تعد العلاقة بين الحيز المالي وسياسة ترشيد الانفاق العام هي علاقة طردية، اذ تعد سياسة الترشيد مؤشراً للحيز المالي، وكذلك الحيز المالي يكون مؤشراً لسياسة الترشيد، فالاستثمار الأمثل للإيرادات العامة المتمثلة (بالإيرادات النفطية راس هرم الإيرادات العامة بالنسبة للبلدان الريعية، كذلك الإيرادات الضريبية ذات المردود العالي في البلدان المتقدمة نتيجة وجود نظام ضريبي كفوء ورقابة ضريبية تعتمد على الأساليب الحديثة في حصر الوعاء الضريبي) ومن ثم الحصول على عوائدها وعدم الهدر في المال المتحصل من العوائد بحيث يكون الانفاق ضمن حدود محسوبة يمكن من وجود حيز مالي، وكذلك وجود الحيز المالي في الدولة دليل تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام، اذ لو لم يكن الانفاق العام تحت الرقابة، وحسب الأولويات، ووفق خطط مدروسة لما وجد الحيز المالي، وفي الحالتين كلتيهما يتم ضبط الموازنة العامة، اذ ان وجود المساحة المالية في الدولة تُمكنها من زيادة الانفاق العام او خفض نسبة الضرائب وقت تعرض البلد لازمات معينة منها (عجز الموازنة)، ومن ثمَّ تجنب الركون للمديونية وتحمل تبعاتها لأجل حل المشكلة.

ب- مؤشر الانضباط المالي

يرتبط الانضباط المالي بسياسة ترشيد الانفاق العام بعلاقة طردية، كون الانضباط المالي يعد قيداً على الانفاق العام بحيث لا يتجاوز الحدود المقررة له وبشكل يتوافق مع الأولويات المطلوبة،

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (1) 2024

متجنباً لسلوك التبذير والهدر في الانفاق العام، ووجود مثل هذه الإجراءات دليل انتهاج سياسة ترشيديه للأنفاق العام والتي تتعارض مع السلوك المسرف وغير المخطط، ويستدل على وجود الانضباط المالي المؤدي لسياسة ترشيد الانفاق العام من خلال قيود (قواعد) الانضباط المالي ونسب تحققها، منها قاعدة النفقات العامة الى الإيرادات العامة فكلما كبرت نسبتها كلما دل على عدم تحقيق انضباط مالي خصوصاً عند عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، ومن ثمً يؤدي ذلك لعدم تحقيق ترشيد للأنفاق العام وهو بدوره سيؤدي لتوسع حجم عجز الموازنة، أي يجب ان تغطي الإيرادات العامة كامل النفقات العامة ويكون الوضع افضل لو تمت التغطية مع فائض متبقي يتم استثماره، كذلك يمكن معرفة تحقق الانضباط من عدمه من خلال قاعدة الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والتي تكون بنسبة معينة لا يمكن تجاوزها وهي (60%) في اغلب البلدان وفق معاهدة ماستريخت، وفي حالة تجاوز النسبة المذكورة يُشير ذلك لعدم وجود انضباط مالي، وما تربطه مع سياسة الترشيد من علاقة وما هو التأثير على ضبط الموازنة، اذ ان الانضباط المالي مفهوم أوسع من ضبط الموازنة حيث يشكل قيد على مجاميع مالية رئيسة من ضمنها اجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة الخاصة بضبط الموازنة، بالنتيجة هنالك سلسلة حلقية تتأثر فتُؤثر.

ت- مؤشر إنتاجية الانفاق العام

يمكن ان يعد مؤشر إنتاجية الانفاق العام من اهم المؤشرات المعتمدة لمعرفة مدى تحقق سياسة ترشيد الانفاق العام، ويرتبط مؤشر إنتاجية الانفاق العام مع سياسة ترشيد الانفاق بعلاقة موجبة (طردية) متبادلة، اذ ان كلاً منهما تؤدي لظهور الاخرى حيث تؤدي سياسة ترشيد الانفاق العام لرفع كفاءة الانفاق العام وتوجيهه الوجهة الصحيحة والتي معها يتم خلق أنفاق منتج، وايضاً وجود إنتاجية الانفاق العام يكون نتيجة لتفعيل سياسة ترشيد الانفاق، ومع تعدد المصادر الايرادية من خلال رفع الإنتاجية ودورها في تفعيل دور قطاعات إنتاجية أخرى بعيداً عن الاعتماد المفرط لقطاع النفط، يتم تقليص عجز الموازنة العامة في الدولة ومن ثمً ضبط الموازنة.

الاستنتاجات

1. ان وجود المساحة المالية (الحيز المالي) في الدولة تُمكنها من زيادة الانفاق العام او خفض نسبة الضرائب وقت تعرض البلد لازمات معينة منها عجز الموازنة، ومن ثمً الحفاظ على ضبط الموازنة.
2. وجود انضباط مالي دليل انتهاج سياسة ترشيديه للأنفاق العام والتي تتعارض مع السلوك المسرف وغير المخطط، ومن ثمً تقليص عجز الموازنة فالحفاظ على مستوى منضبط للموازنة.
3. وجود إنتاجية الانفاق العام يكون نتيجة لتفعيل سياسة ترشيد الانفاق، ومع تعدد المصادر الايرادية من خلال رفع الإنتاجية ودورها في تفعيل دور قطاعات إنتاجية أخرى بعيداً عن الاعتماد المفرط لقطاع النفط يتم تقليص عجز الموازنة العامة في الدولة ومن ثمً ضبط الموازنة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (1) 2024

التوصيات

1. ينبغي تحقيق ضبط في الموازنة من خلال طرق إصلاحية وان سياسة ترشيد الانفاق العام تعمل على اصلاح الأداء المالي.
2. ضرورة توسيع مؤشر الحيز المالي بطرق معينة والحد من ضيقه كإحدى الخطوات لتطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام.
3. لابد من تفعيل مؤشر الانضباط المالي والعمل به لدوره الفاعل في فرض قيود على الانفاق العام بحيث يتم الانفاق وفق الأولويات والضرورة للتخلص من الهدر غير المسؤول في المال العام.
4. يجب العمل لارتفاع إنتاجية الانفاق العام من خلال توجيه الانفاق العام لكل ما هو منتج ومثمر، وبالتالي رفد الموازنة العامة بعوائد بعيدة عن الايراد النفطي.

المصادر العربية

1. احمد، محمد شهاب، "القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد62، 2018.
2. إسماعيل، نبا شاهر، سلمان، مازن عبد الرسول، " الضبط اللغوي من أصول صناعة المعجم العربي"، بحث منشور، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى.
3. الاسدي، محمد منعم غانم، "المقايضة التجارية اسلوباً تجارياً لمواجهة عجوزات الموازنات المالية في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2016.
4. الخياط، عدنان حسين يونس واخرون، "اقتصاديات الاحتياطيات الدولية"، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
5. الدامرداش، محمود محمد، "اقتصاديات المالية العامة مع إشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية"، المملكة العربية السعودية، 2015.
6. الدجيلي، طارق فاضل خليل، " تحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في الانضباط المالي باستخدام مؤشر عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2022.
7. الدعمي، زينب جبار عبد الحسين، "إنتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018.
8. السيد حسن، سهير محمد، "الاقتصاد المالي "، جامعة المنوفية، مصر ،2002.
9. العامري، سعود جايد، الحلو، عقيل حميد جابر، "مدخل معاصر في علم المالية العامة"، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، العراق، 2020.
10. بوهريره، عباس، "متطلبات بناء الحيز المالي للاستئناف الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد1، 2021.
11. تقرير افاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، الإصدار الثالث عشر، ابريل، 2021.
12. جودة، نضال شاكر، اسراء سعيد صالح، "قياس وتحليل إثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة 2003-2016، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم، جامعة واسط، العدد 35، 2020.
13. حسين، صفاء علي، "الحيز المالي في العراق سيناريو مقترح لتعبئة الإيرادات العامة نحو مشاريع البنى التحتية"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بغداد، العدد 43، 2020.

14. دعدوش، علي عبد الكاظم، "دور الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020)"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.
15. ديلمي، هاجيرة، قرومي، حميد، " تقييم أداء الإدارة المالية العامة في الجزائر"، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 2، 2021.
16. عبيد، مهند خليفة، عبد، طيبة عباس، "تأثير مؤشرات الانضباط المالي في النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية باستخدام انموذج ARDL للمدة (2004-2020)"، مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد 33، العدد 4، 2020.
17. عصفور، محمد شاكر، "أصول الموازنة العامة"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
18. فرحان، معد صالح، "قياس وتحليل سياسة الانضباط المالي في تعظيم الإيرادات الحكومية في العراق للمدة (2004-2019)"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2021.
19. كلو، صباح محمد، "الحوسبة السحابية: مفهومها وتطبيقاتها في مجال المكتبات ومراكز المعلومات، المؤتمر السنوي الحادي والعشرون، أبو ظبي، الامارات، 2015.
20. محمد، عمرو هشام، حميد، احمد حافظ، "دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 4، 2018.
21. محمد، محمد حميد، "عجز الموازنة العامة واساليب علاجه (الصكوك الإسلامية في السودان انموذجاً)"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 61، 2020.
22. منير، عامر سامي، "تمويل العجز المالي الحكومي وتأثيراته الاقتصادية في دول مختارة بضمنها العراق"، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2006.
23. ناهي، احمد شهاب حمد، "الإيرادات الريعية وأثرها على مؤشرات الحيز المالي -الاقتصاد العراقي حالة دراسية للمدة (2004-2019)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2021.
24. يونس، محمود واخرون، "مبادى الاقتصاد الكلي"، مطبعة سامي لطباعة الاوفست والماستر، الإسكندرية، 2000.

المصادر الإنكليزية

1. Abbas, Malath Abdul Jabbar and other, "The Impact of Financial Discipline on Monetary and Fiscal Policies (Iraq as a Case Study)", International Journal of Innovation, Creativity and Change, vol 12, no 7, 2020.
2. A.McEachern, William ، "Economics Acontemporary introduction"، printed in the United States of America، Ohio, 2006.
3. ALsaedi, Ahmed H.juni, "study and analyze the Reality of the deficit in the public budget of Iraq, the solutions and measures for financing palarchs journal of archaeology of Egypt /Egyptology, vol 17, no 3, 2020.
4. Gray, Cheryl and Others, "Fiscal Policy and Economic Growth-Lessons for Eastern Europe and Central Asia", Library of Congress Cataloging-

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (1) 2024

In Publication Date, International Bank for Reconstruction and Development, Washington, 2007.

5. Kaya, Ayes, Sen ، Huseyin ، "How To Achieve And Sustain Fiscal Discipline In Turkey: Rising Taxes، Reducing Government?"، Romanian journal of fiscal policy، vol 4، no 1, 2013.
6. Man Mohan and other, "Fiscal Discipline: Key Issues and Overview", Academic article, 2007.
7. NGO, Minh Ngoc ، Locducnguyen، "The Role of economics، politics and institutions on budget deficit in Asian countries"، journal of Asian finance، economics and business، vol 7، no 9, 2020.
8. Robbins, Dohijo ، "Handbook of Public Sector Economics"، Library of Congress Cataloging -In Publication Data، Grand Rapids، Michigan, 2005.
9. Schick, Allen, "A Contemporary Approach to Public Expenditure Management", world bank Working Paper, 1998.
10. Schipke, Alfred and Others, "The Eastern Caribbean Economic and Currency Union-"Macroeconomics and Financial Systems", In Ternational Monetary Fund, Washington, 2013.
11. Zaharca, Silvia ،" Analysis of the Degree of the Public Sector Intervention through the Prism of Public Expenditures"، Scientific Community: Interdisciplinary Research، Political Science and Public Administration، Republic Of Moldova،2021 .

(*) بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة ((أثر سياسة ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة-تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021)))